

## خبراء اقتصاد: تقرير فيتش عن رفع تصنيف مصر فقاعة!



الأربعاء 6 نوفمبر 2024 09:30 م

قال الخبير الاقتصادي إبراهيم نوار تحت عنوان (فقاعة فيتش) إنه "قراءة التقرير التفصيلي للتصنيف الائتماني الجديد لمصر (B) الذي صدر عن مؤسسة فيتش تشير إلى أنه تصنيف "تفصيل على مقاس مخصص". وأوضح في قراءة سريعة للتقرير على (فيسبوك) إن تقرير فيتش يتضمن أن التصنيف الحقيقي طبقاً لنموذج التصنيف السيادي (SRM) والتصنيف النوعي (QO) المعتمد لدى مؤسسة فيتش يمنح مصر درجة تصنيف "CCC+" على مقياس IDR بالعملة الأجنبية طويلة الأجل (LT FC).

وأكد أن "الاعتماد على العناوين مزل بدون قراءة التفاصيل" مضيافاً "يقولون: إن الشيطان يسكن في التفاصيل" واتفق في رأيه مع رؤية الخبير الاقتصادي هاني توفيق الذي كتب عبر فيسبوك (Hany Tawfik) ، "بخصوص رفع التصنيف الائتماني ل B ، فهو يعكس تحسن في السيولة نتيجة بيع الأصول ، وليس تحسناً في الإقتصاد . وثانياً هو مازال تصنيفاً متديناً للغاية يسبقه 10 تصنيفاً أفضل لا نملك إلا الدعاء للإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري". غير أن نائب برلمان العسكر السابق والخبير الاقتصادي د. محمد فؤاد اختلف مع ما طرحه د. إبراهيم نوار عبر فيسبوك ولكن أكد التدهور المرهلي

وقال "أولاً: التصنيف الذي نوهت إليه سيادتك و أنه كان من المفروض أن يكون CCC و لكن غيرته الوكالة، ليس التصنيف النهائي بل ما يعرف بال baseline أو نقطة البداية". وأضاف، "ما ذكره التقرير هو أن ال SRM مودبول لو اعتبر الأرقام التاريخية لكانت نقطة البداية CCC وهي نقطة أدنى أصلاً من التصنيف القديم وهو b- و ذلك بسبب تدهور مرهلي".

وأشار إلى أن "كل ما فعلوه (معدو تقرير مؤسسة فيتش) هو استخدام b- و هي التصنيف القديم كنقطة انطلاقاً للتقييم الجديد لأن البداية من نقطة أدنى من آخر تصنيف هو أمر غير متصور وغير منطقي". ولو افترضت جدلاً أنهم لم يفعلوا ذلك لبقى التقييم b- وليس CCC كما ذكرت سيادتك"، وهو ما اعتبره متابعون تأييداً لرؤية "نوار". وتابع "فؤاد": "تقييم فيتش ينقسم لتقييم كمي عن طريق مودبول ال SRM الكمي ثم ينقح بال QO، وهو التقييم النوعي بمعنى حال إخراج المودبول لأمر تستشعر فيه لجنة التقييم أنه غير مستقر فهي تستطيع إجراء عملية مناورة رقمية مع الإفصاح التام عن أي متغير من ال 18 قد تم استبداله سواء بالزيادة أو النقصان".

ومع التعويم الخامس للجنه سبق لتقرير لمؤسسة "فيتش ريتنجر" القول: "إن قدرة البنك المركزي المصري على استعادة سعر الصرف والمصدقية النقدية باتت "غير مؤكدة"، فيما أشارت إلى احتمالات تفاقم أزمات المصريين". وأضافت أن "تعويم الجنيه المصري، دون إعادة بناء الثقة وتوفير السيولة الأجنبية في السوق الرسمية، قد يصاحبه تجاوز كبير لأسعار الفائدة والتضخم على حساب استقرار الاقتصاد الكلي والاجتماعي والمالية العامة، لافتة إلى أن التأخير سيؤدي إلى تفاقم هذه المخاطر".